

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

البيان الختامي
تمويل الانتعاش في أفريقيا في فترة ما بعد الجائحة



١- نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المجتمعين في داكار يومي ١٦ و ١٧ أيار/أيار/مايو ٢٠٢٢ خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، نقر بالحاجة إلى مستويات أعلى من التمويل للتعافي في فترة ما بعد جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". ونقر أيضا بأن انتعاش الاقتصادات الأفريقية قد يتعرض لعراقيل بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والنفط والأسمدة الناجم عن الحرب في أوكرانيا، والصدمات الأخرى مثل ظهور متحورات جديدة فتاكة من فيروس كورونا، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المناخية، وخروج رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وزيادة تكاليف الاقتراض.

٢- نلاحظ أن ٦٤٠ مليون أفريقي يفتقرون إلى الكهرباء، وهو ما يؤكد الحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة، بما في ذلك إيجاد قدرات كافية في مجالات التوليد، والنقل والتوزيع. وهناك أيضا حاجة إلى الاستثمار في قدرات توليد الغاز لتيسير الانتقال نحو توليد الكهرباء المتجددة استنادا إلى النماذج الأقل تكلفة لتوسيع شبكة الطاقة.

٣- نلاحظ أنه، نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، يُقدر أن تحتاج أفريقيا إلى تمويل إضافي يبلغ ٢٨٥ مليار دولار كل سنة حتى عام ٢٠٢٥ لضمان التصدي على نحو كافٍ لأزمة كوفيد-١٩،^(١) وستكون هناك حاجة إلى استثمار سنوي يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و ١٧٠ مليار دولار^(٢) لمشاريع الهياكل الأساسية، في حين ستكون هناك حاجة إلى حوالي ٦٦ مليار دولار سنويا للاستثمارات في النظم الصحية والهياكل الأساسية الصحية في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنويا لاتخاذ تدابير التخفيف والتكيف اللازمة لمواجهة تحديات تغير المناخ بحلول عام ٢٠٣٠.^(٣)

٤- نعلن التزامنا بتكثيف الجهود في سبيل تعبئة الموارد المحلية، من خلال اتخاذ سياسات ضريبية فعالة، والاستعانة بالمدخرات، واستخدام آليات ابتكارية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين والتحويلات المالية، لدعم المشاريع الإنمائية الأفريقية. ونعلن التزامنا أيضا باعتماد وتنفيذ سياسات من شأنها تهيئة بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص وتجذب المستثمرين المؤسسيين، ودعم استخدام الأدوات المالية مثل التمويل المختلط، وأسواق رأس المال، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتمويل الأخضر، وسندات المشاريع، والضمانات، وأدوات الحد من المخاطر، من بين أمور أخرى، إلى جانب حوافز جديدة لخفض تكلفة الائتمان. ونلتزم كذلك بتوجيه هذه الموارد نحو المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والصحة، والتعليم وتغير المناخ.

(١) International Monetary Fund, "Background note for international financing summit for Africa high-level event" (Washington, D.C., 12 May 2021).

(٢) مصرف التنمية الأفريقي، التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨ (أبيدجان، ٢٠١٨).

(٣) مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، "تغير المناخ في أفريقيا".

٥- نرحب بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-١٩ وما تسببت فيه من نكسات لمساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكثف جهودها للاستجابة للإنذار الذي أطلقه الأمين العام في تقرير "خطتنا المشتركة" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٦- نشعر بقلق عميق إزاء التدفقات المالية غير المشروعة التي يجري سحبها من القارة، والتي يقدر أنها تبلغ ٨٣ مليار دولار سنويا على الأقل، ما يحرم أفريقيا من موارد كبيرة يمكن استخدامها لتلبية احتياجات شعوبها. وبالتالي فقد اتفقنا على التعجيل بجهودنا من أجل اتباع سياسات شاملة لا لبس فيها بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الدوافع الضريبية، وتعزيز نظمنا القانونية ونظم إنفاذ القانون، والجمع بين الوكالات الوطنية التي يعتبر عملها أساسيا للتصدي لهذه التدفقات. وقد عقدنا العزم أيضا على أن نعزز أو ننشئ، في إطار هيكل إدارتنا الضريبية، آليات لمنع تجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير وسوء التسعير في التجارة، وغسل الأموال والفساد، من بين ممارسات أخرى مماثلة، لزيادة إيرادات الضرائب الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى دولها الأعضاء من أجل تعزيز قدراتها في مجال الإدارة الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بغرض حشد المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية.

٧- يساورنا القلق من أن الحرب في أوكرانيا أسهمت في ارتفاع أسعار الأغذية والنفط الخام والأسمدة في البلدان الأفريقية، حيث من المتوقع أن يشهد ما لا يقل عن ٢٩ بلدا أزمات غذائية حادة. وعلى المدى القصير، سنركز على سد فجوات الواردات الناجمة عن الأزمة في الأسواق الزراعية وغيرها من الأسواق. وقد اتفقنا على إنشاء شبكات أمان اجتماعي لدعم الفئات السكانية الضعيفة التي تأثرت بشكل غير متناسب بالأزمة، ولضمان الحصول على ما يكفي من السلع الأساسية والمنتجات الأساسية، وعلى العمل بشكل جماعي، وتجنب الاستجابات المؤقتة للأزمة، لضمان التدفق الحر للسلع في الأسواق الدولية. ونشجع البلدان الأفريقية المستوردة الصافية للأغذية على تنويع مصادر إمداداتها، بما في ذلك من خلال الإنتاج المحلي، والإفراج عن المخزونات الغذائية الموجودة، وتنويع مصادر الاستيراد. ونحث أيضا البلدان المصدرة للنفط على الاستفادة من المكاسب غير المتوقعة المتأتية من صادرات النفط لدعم الانتعاش الاقتصادي وتجديد هوامش الأمان في سياساتها. وقد اتفقنا على الاستثمار في منتجات الطاقة المتجددة على المدى المتوسط لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الأجنبي.

٨- نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى البلدان الأفريقية للتصدي للآثار السلبية المتزايدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا على اقتصاداتها واستكشاف الفرص التي يتيحها هذا النزاع على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي بالنسبة للبلدان الأفريقية. ونطلب كذلك من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعد دراسة لتقييم جدوى إنشاء مرفق أفريقي للتحوط المالي لمساعدة دولها الأعضاء في تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية.

٩- نقترح اغتنام الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الأغذية والمنتجات والخدمات الصناعية، من أجل بناء قدرتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. ونذكر أن التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينطوي أيضا على إمكانية

المساهمة في التعجيل بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا. لذلك، فإننا نحث البلدان الأفريقية التي صدقت على الاتفاق على مواءمة خططها الإنمائية الوطنية معه، ونحث البلدان التي لم تصدق عليه بعد على أن تفعل ذلك. ونشجع أيضا القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز وفورات الحجم وتوسيع أعماله.

١٠- نثني على المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد لإطلاقه نظام المدفوعات والتسوية لعموم أفريقيا لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ما يتيح إجراء عمليات الدفع عبر الحدود فوراً بالعملة المحلية بين أسواق القارة عن طريق تبسيط المعاملات عبر الحدود والحد من ارتفاع تكاليف المعاملات فضلا عن الحد من الاعتماد على العملات الصعبة في هذه المعاملات.

١١- نؤكد من جديد أن البلدان الأفريقية هي الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، رغم أنها تسهم بأقل قدر من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. ونحيب بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، أن يقدموا الدعم للبلدان الأفريقية في تأمين التمويل الكافي فيما يتعلق بالمناخ حتى تتمكن من التكيف مع الأثر المتزايد لتغير المناخ والتخفيف من حدته من خلال الاستثمار في التنمية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وفي التحول في مجال الطاقة والهياكل الأساسية المستدامة وتحسين الممارسات المتبعة في المجال الزراعي واستخدام الأراضي.

١٢- نسلم بأنه ينبغي تعويض البلدان الأفريقية عن الجهود التي تبذلها لحماية بعض أهم أصول تخزين الكربون على كوكب الأرض ونسلم أيضا بأن أراضي الخث في حوض نهر الكونغو وحدها هي ثاني أكبر بالوعة للكربون في العالم. ونلاحظ أن البلدان الأفريقية تمتلك القدرة على جمع إيرادات كبيرة والاستفادة من مبادرات التكيف عالية التأثير التي تساعد على تطوير سبل العيش المستدامة، بما في ذلك تطوير أسواق كربون عالية السلامة تتماشى مع مبادئ المادة ٦ من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونرحب بالمذكرة الموقعة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبلدان لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، التي تهدف إلى مواءمة الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون بغية توليد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها ويمكن استثمارها في أولويات التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرة حوض نهر الكونغو لتشمل بلدانا أخرى في القارة، يمكن أن تستفيد من الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون، وتتطلع إلى الفرص المتاحة للاستفادة من هذه الفرص في سياق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٣- نقر بدور اللقاحات في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأزمات الصحية، ونرحب بالجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على اللقاحات وتصنيع اللقاحات وغيرها من المنتجات الصيدلانية ذات الصلة في أفريقيا. ونثني على جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، لمساهماتهم في هذه العملية ونحثهم على الدفع قدما بخطى مختلف المبادرات ذات الصلة أو تعزيزها، بما في ذلك المبادرة الاستثنائية الأفريقية لاقتناء اللقاحات، ومبادرة المستحضرات الصيدلانية التي تستند إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وآلية المشتريات المجمع المركزية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى معالجة النقص في اللقاحات وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

١٤- نثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لإطلاقهم منصة أفريقية للتبادل التجاري، ستكون بمثابة سوق رقمية للمعاملات

فيما بين الشركات من جهة وبين الشركات والحكومات من جهة أخرى دعماً للتجارة داخل المنطقة، وتدعوها إلى التعجيل بتفعيل المنصة.

١٥- ونشعر بحيبة أمل كبيرة لأن البلدان الأفريقية لا تزال تدفع "القسط الأفريقي"، الذي لا يعدو أن يكون رسماً إضافياً على الاقتراض من أسواق رأس المال الخارجية يزيد بما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٦٠ نقطة أساس على أسعار الفائدة التي تدفعها البلدان المماثلة خارج القارة ذات الأسس الاقتصادية المماثلة أو حتى أسوأ لأن وكالات تقدير المخاطر الائتمانية ترى أن الاقتضادات الأفريقية تنطوي على مخاطر أكبر من الاقتضادات المماثلة خارج أفريقيا. ويساورنا قلق بالغ من أن تكلفة رأس المال بالنسبة للبلدان الأفريقية قد ترتفع أكثر مع إقدام المصارف المركزية في الاقتضادات المتقدمة على رفع أسعار الفائدة لكبح جماح توقعات التضخم المتزايدة.

١٦- نعرب عن تقديرنا للدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم إلى القارة من أجل التعافي من الجائحة، بما في ذلك من خلال مبادرة تعليق خدمة الديون والإطار المشترك لمعالجة الديون. ورغم أن المساعدة مفيدة، إلا أن أهدافها اقتصرت على مجالات ضيقة، إذ أغفلت العديد من البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط التي لم تتلق سوى دعم محدود، إلى جانب أنها غير كافية على الإطلاق إذا ما قورنت باحتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض.

١٧- نخطط علماً بالقرار الذي اتخذته بعض البلدان بإقراض جزء من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ونحث المانحين الثنائيين الآخرين على أن يجذوا حذو هذه البلدان، على اعتبار أن إقراض ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا سيكون وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمويل انتعاش القارة.

١٨- نرحب بإنشاء صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة لمساعدة البلدان على بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية وضمان النمو المستدام، مما سيسهم في استقرار ميزان مدفوعاتها على المدى الطويل؛

١٩- نحث بلدان مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لسنتين إضافيتين للمساعدة في إيجاد هامش للمناورة في المجال المالي تستعين به البلدان الأفريقية لأغراض الإنفاق العاجل، كما نحثها على تعديل الإطار المشترك لمعالجة الديون بهدف تعزيز فعالية إعادة هيكلة الديون وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الدائنين التجاريين؛ ونحث البلدان المتقدمة النمو على النظر في إصدار حقوق سحب خاصة إضافية مع إنشاء آليات، على غرار صندوق السيولة والاستدامة، من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية من استخدام حقوق السحب الخاصة هذه لتحسين السيولة وتثبيت عملاتها وخفض تكلفة الائتمان. وتدعو أعضاء مجموعة العشرين إلى توسيع عضوية المجموعة بحيث تشمل الاتحاد الأفريقي، الذي يضم ١,٤ مليار نسمة ويبلغ إنتاجه السنوي ٢,٦ تريليون دولار، لتعزيز صوت القارة في الحوار وصنع القرارات على الصعيد العالمي.

٢٠- نشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا و"شركة المحيط الهادئ لإدارة الاستثمارات" لإطلاقهما مرفق السيولة والاستدامة، الذي من شأنه أن يسمح للبلدان الأفريقية باجتذاب الاستثمار في ما يسمى بـ "المنتجات المالية ذات الطابع المستدام"، بما في ذلك السندات الخضراء. ومن شأن المرفق أيضاً أن يعرض معدلات تفضيلية لاتفاقيات إعادة الشراء بالنسبة للمستثمرين المؤسسيين الذين يعيدون تمويل مراكز حقوق السحب الخاصة بهم باستخدام السندات

الخضراء كضمان. ونهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل مناصرتها لإصلاح الهيكل المالي الدولي لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية.

٢١- ندعو صندوق النقد الدولي إلى استخدام الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والحد من آثارها لتخفيف أعباء خدمة الديون عن البلدان الفقيرة والتنازل عن الرسوم الإضافية لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات للتخفيف من أثر الحرب في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تصل هذه الرسوم الإضافية، التي تُفرض على البلدان ذات المديونية العالية، إلى ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢ بالإضافة إلى مدفوعات الفائدة والرسوم. ونهيب أيضا بصندوق النقد الدولي أن يُسرِّع في النظر في طلبات الحصول على برامج جديدة، وأن يعمل على توسيع البرامج القائمة، والاستفادة الكاملة من أدواته التمويلية في حالات الطوارئ حيثما كان ذلك مناسباً، وتقليص قيود الحصول على التمويل في حالات الطوارئ مؤقتاً حتى عام ٢٠٢٥، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة؛

٢٢- نهيب بالشركاء الإنمائيين أن يجددوا موارد صندوق التنمية الأفريقي، وأن يدعموا الاستفادة من أسهمه من خلال الاقتراض من أسواق رأس المال، وأن يعيدوا رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما المصارف الأفريقية العامة للتنمية، وأن يضيفوا هذه المصارف إلى القائمة المعتمدة لحاملي حقوق السحب الخاصة، وأن يوجهوا جزءاً من حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لدعم إعادة رسملة وتمويل المصارف الإنمائية العامة في القارة، والنهوض بمستويات تمويل التنمية ومعالجة أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق، الناجمة، جزئياً، عن الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

٢٣- وقد اتفقنا على مضاعفة جهودنا لتصميم وتنفيذ أطر موثوقة للاقتصاد الكلي لدعم التحول الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مبادرات تطوير الهياكل الأساسية في البلدان الأفريقية، بغية بناء القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتشجيع التحول الهيكلي. واتفقنا أيضاً على زيادة الاستثمارات في التعليم لدعم التحول الهيكلي لاقتصاداتنا.

٢٤- ندعو إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي للسماح للبلدان الأفريقية بالحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية. ونشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لدورهم في تيسير إنشاء الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي عالمي جديد. ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل الاضطلاع بالقيادة الفكرية وتوفير الدعم التقني أثناء مداورات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي عالمي جديد، وأن تتولى مهام أمانته.

٢٥- نثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لنجاحها في تنفيذ برنامج عملها لعام ٢٠٢١ رغم تحديات جائحة كوفيد-١٩ ولمواءمة برنامج العمل مع التطلعات التي تضمنها تقرير الأمين العام المعنون "خطةنا المشتركة"؛ ونطلب منها مواصلة تقديم الدعم التقني للبلدان الأفريقية بغية وضع وتنفيذ آليات تمويل مبتكرة. ونثني عليها أيضاً لدورها في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢٦- نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبلدان الأفريقية في إطار استعداداتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في مصر من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

٢٧- نشكر السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، والسيد أمادو هوت، رئيس مكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وحكومة وشعب السنغال على كرم الضيافة والحفاوة اللذين أحاطونا بهما خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

حرر في داكار بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢